في تقرير سنوي للأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أهم إنجازات المجلس:

تدعيم وتعزيز وتقريب وجهات النظر والتعاون بين دول المجلس من أهم الركائز الأساسية

قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس والوثيقة الاستراتيجية البترولية من القرارات المحورية المهمة

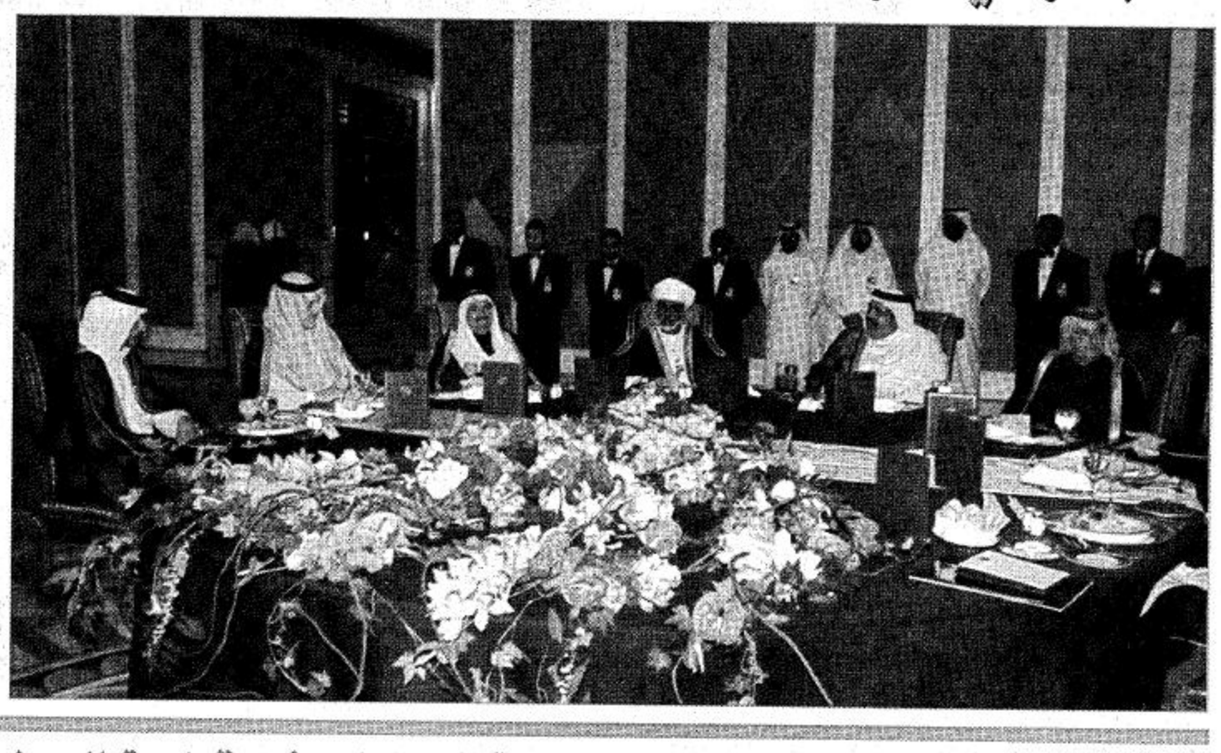

القمة الـ«24»
الكويت
21 22 ديسمبر

□ الرياض - واس:

اصدرت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التقرير السنوي عن انجازات المجلس بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بدولة الكويت امس واشتمل التقرير على اهم وآخر انجازات مجلس التعاون الذي تتواصل مسيرة العطاء والنماء فيه لشعوب ودول المجلس على جميع المستويات وفي شتى المجالات.

وأوضح التقرير ان مجلس التعاون لدول الخليج العربية عمل منذ انشائه عام ١٩٨١م على تعزيز وتدعيم علاقات التعاون بين الدول الأعضاء فيه وعلى تنسيق وتقريب مواقفها ووجهات نظرها تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية وترسيخ وتدعيم ما تحقق من انجازات تهم الشعوب والدول مثل قيام الاتحاد الجمركي بين دول المجلس وتملك العقار والمشاريع العسكرية المشتركة والتنسيق الأمني ومشروع الربط الكهربائي وغيرها من القرارات التي تخدم المسيرة وأبرز ما شهدته مسيرة المجلس من انجازات تهم شعوب ودول المجلس مبينا ان هذه الانجازات اقترنت بالقمم السنوية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حيث تم من خلال تلك القمم دعم السياسات والقرارات الهامة التي لها صلة مباشرة بالمواطن وبدول المجلس وكان آخرها ما تم اقراره في قمة الدوحة ٢٠٠٣م من قرارات أهمها مباركتها قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٣م ووثيقة الاستراتيجية البترولية لدول المجلس وخطة الطوارئ الاقليمية للمنتجات البترولية للدول الأعضاء كما وجه المجلس بسرعة انجاز برامج الخطة المشتركة لمناهج التعليم العام واثرائها بمختلف المشاريع والبرامج لتحقيق أهدافها والارتقاء بمستوى المؤسسات التعليمية.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستاذ عبدالرحمن بن حمد العطية «نحن في مجلس التعاون نشعر بالفخر والاعتزاز لاستمرار نجاح مسيرة مجلس التعاون وما تحقق من انجازات تهم شعوب ودول مجلس التعاون» موضحا ان هذه التجربة الرائدة استطاعت على الرغم مما واجهته من تحديات سياسية وامنية واقتصادية من تحقيق حصيلة من الانجازات في مجالات متعددة بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل وإصرار وعزيمة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على المضي قدماً في هذه المسيرة المباركة.

واضاف «لقد سعى القادة من خلال لقاءاتهم ومشاوراتهم المستمرة إلى إرساء وتثبيت قواعد كيان مجلس التعاون وتقوية دعائمه لتحقيق طموحات وتطلعات شعوبه وذلك من خلال تعميق مسيرة مجلس التعاون الخيرة والتنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية وغيرها..

وافاد التقرير ان مجلس التعاون لدول الخليج العربية عمل منذ نشأته عام ١٩٨١م على تعزيز وتدعيم علاقات التعاون بين دوله وعلى تنسيق وتقريب مواقفها ووجهات نظرها تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

وفيما يتعلق بتطورات الوضع في العراق عبر مجلس التعاون عن قلقه من استمرار غياب الأمن وحالة عدم الاستقرار في العراق وما يتبع ذلك من استمرار للمعاناة الانسانية للشعب العراقي الشقيق.. كما رحب المجلس بقرار مجلس الأمن رقم «١٥٠٠» الصادر في ١٤ اغسطس ٢٠٠٣م الذي اعتبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة خطوة ايجابية تعمل على تحقيق طموحات كافة أبناء الشعب العراقي الشقيق وان يؤدي ذلك إلى الاسراع في قيام الحكومة الدستورية التي تضمن للعراق أمنه واستقلاله ووحدة أراضيه، والمساواة في الحقوق والواجبات للشعب العراقي.

وأشار التقرير إلى ان المجلس دعا مجدداً إلى سرعة تضافر الجهود الدولية من أجل معالجة الوضع العراقي بكل جوانبه واعادة الحياة الطبيعية لشعبه واعطاء الامم المتحدة دوراً محورياً سياسياً واقتصادياً وأمنياً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق.

وفيما يتعلق بقضية احتلال الجمهورية الاسلامية الايرانية للجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد أكد مجدداً مواقف دول المجلس الثابتة وقراراتها السابقة الداعمة لحق دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل في سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أعرب المجلس عن تطلعه بان تؤدي الاتصالات الهامة الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفيما يخص تطورات الاوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتحديات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط عبر المجلس عن قلقه البالغ وأسفه الشديد لما آلت إليه الاوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتراجع المؤسف في بوادر الانفراج التي شهدتها عملية السلام خلال الفترة الماضية من جراء إصرار الحكومة الاسرائيلية على انتهاج سياسة الاغتيالات وعدم تنفيذ التزاماتها تجاه خريطة الطريق ووضع شروط غير واردة في هذه الخريطة وممارساتها المتمثلة في الاستمرار في بناء ما تسميه الجدار الأمني العازل بذريعة توفير الأمن بينما الهدف هو ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية.

كما دعا المجلس كافة الاطراف الفلسطينية إلى ضرورة توحيد الصف وتجنب الوقوع فيما قد يؤدي إلى حدوث منازعات تفتح ثغرات بين أبناء الشعب الفلسطيني وعلى المصالح الفلسطينية وشق وحدتهم الوطنية. واستعرض التقرير الانجازات في المجال الأمني حيث اهتم مجلس التعاون منذ نشأته بالمجال الأمني وعمل جاهداً على تدعيم وتعزيز مسيرة التعاون والتنسيق الأمني والعمل على رفع كفاءات أجهزته وذلك لينعم المواطن بنعمة الأمن والأمان ودوله بالاستقرار بصفته حقاً مشروعاً لكل شعوب ودول العالم.

المجلس يدعو لسرعة تضافر الجهود الدولية لإعادة استقرار العراق ووحدة أراضيه

وقد استعرض وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون في اجتماعهم الثاني والعشرين المنعقد في الدوحة في شهر اكتوبر ٢٠٠٣م المستجدات والأحداث الأمنية إقليمياً ودولياً في ظل ما يشهده العالم اليوم من أحداث وأعمال إرهابية خطيرة وتدارسوا تداعياتها وآثارها على أمن واستقرار دول المجلس بوجه خاص وعلى المنطقة والمجتمع الدولي بشكل عام.

وأورد التقرير ان الوزراء عبروا عن استنكارهم حوادث التفجيرات التي نفذتها بعض الخلايا والعناصر الإرهابية في الرياض.. مؤكدين وقوفهم إلى جانب المملكة العربية السعودية في مواجهة هذه الأعمال الإرهابية ومؤيدين كافة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجهات الأمنية للتعامل معها بكل كفاءة واقتدار انطلاقاً من مبدأ أن دول المجلس كل لا يتجزأ.

وأكد الوزراء الموقف الثابت والراسخ لدول المجلس بشان إدانة كافة الأعمال والجرائم الإرهابية بمختلف أشكالها وصورها وأياً كانت الأسباب التي تتستر خلفها والتي تتنافى مع كافة الشرائع الدينية والقيم الإنسانية والأخلاقية.. مؤيدين في الوقت نفسه كل تحرك وتعاون دولي لمكافحة الإرهاب وقطع مصادر تمويله ومعالجة أسبابه مع مراعاة عدم المساس أو الاضرار بالأبرياء وضرورة التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في الكفاح المشروع من أجل تحرير أراضيها واسترداد حقوقها وفقاً للمواثيق والأعراف الدولية.

وأكد الوزراء رفضهم الربط بين الإرهاب وأي دين أو ثقافة وعدم تحميل الإسلام والمسلمين مسؤولية أعمال أو ممارسات بعيدة كل البعد عن روح الدين الإسلامي الحنيف ومعتقداته السامية التي تدعو إلى التسامح والمحبة ونبذ العنف وعدم التعرض للمدنيين الأبرياء.. مؤكدين ضرورة قيام وسائل الاعلام بتفنيد هذه المحاولات والتنسيق للتصدي لها.

وبين التقرير ان الهيئة الاستشارية قامت منذ انشائها بقرار من المجلس الاعلى لمجلس التعاون في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في دولة الكويت في ديسمبر ١٩٩٧م بدراسة العديد من المواضيع المحالة من المجلس الاعلى من بينها توظيف الايدي العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس وتقييم مسيرة التعاون الاقتصادي بدول المجلس واعداد ملف استرشادي حول تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥م وموضوع التعليم وتطوير المنظومة التعليمية والطاقة والبيئة واستراتيجية المياه والبحث العلمي والتقني والشباب ووسائل رعايتهم في دول المجلس وقضايا الإعلام والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية وموضوع المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والاسري والمعالجة الشاملة لقضايا السكان واصلاح الاختلال في التركيبة السكانية.

وفي مجال التعاون المالي والاقتصادي أوضح التقرير ان الامانة العامة قامت بمتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة عن المجلس الأعلى ولاسيما الموضوعات التالية تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتبارا من الأول من يناير ٢٠٠٣م وقائمة الأنشطة الاقتصادية والمهن المقصور ممارستها مرحليا على مواطني الدولة. وقد أقر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الأنشطة والمهن التالية في الدول الأعضاء اعتبارا من الأول من مارس ٢٠٠٣م وفقا للضوابط التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثامنة ويتم حذفها من قائمة الأنشطة الاقتصادية والمهن المقصور ممارستها على مواطني الدولة: التخليص الجمركي وخدمات المناولة في المطارات وخدمات الشحن وخدمات الدعاية والإعلان ووكالات السفر والسياحة.

كما أقر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين تنظيم تملك مواطني دول المجلس للعقار لغرض السكن والاستثمار بصيغته المطورة بحيث يسمح لمواطني دول مجلس التعاون من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين باستئجار وتملك العقارات المبينة والأراضي لغرض السكن أو الاستثمار في أية دولة عضو بإحدى طرق التملك المقررة قانونا «نظاما» أو بالوصية أو الميراث ويعاملون في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة التي يقع فيها العقار.

وفي مجال التعاون النقدي يجري العمل حالياً على تطبيق الجدول الزمني الذي سبق أن أقره المجلس الأعلى في قمة مسقط «ديسمبر ٢٠٠١م» حيث تم بنهاية عام ٢٠٠٢م ربط أسعار الصرف لجميع عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي كخطوة أولى والعمل جار حالياً في اللجان الفنية المختصة للتوصل إلى معايير التقارب الاقتصادي اللازمة لقيام الاتحاد النقدي ويتوقع أن يتم ذلك خلال الوقت المحدد له أي قبل نهاية عام ٢٠٠٥م وذلك تمهيداً لقيام الاتحاد النقدي لدول المجلس وتوحيد العملة في موعد أقصاه الأول من يناير ٢٠١٠م.

وقد كلف المجلس الأعلى في قمة الدوحة «ديسمبر ٢٠٠٢م» الأمانة العامة بإنشاء وحدة متخصصة لمشروع الاتحاد النقدي وتوفير الموارد المالية والفنية اللازمة لها وقدمت الأمانة العامة مشروعا بهذا الشان لإقرار الاعتمادات المالية اللازمة لهذا العام ووافق عليه المجلس الوزاري وسيتم توظيف العدد الموافق عليه للوحدة قبل نهاية هذا العام.

أما فيما يتعلق بنظم المدفوعات في دول المجلس فقد تم الاتفاق على الاستفادة من تطبيق النظام الأوروبي لربط نظم المدفوعات لدول المجلس والعمل على توحيد مواصفات نظم المدفوعات بها.

كما تم الانتهاء من ربط شبكات الصرف الآلي بدول المجلس بشبكة خليجية موحدة وأصبح بامكان المواطن الخليجي استخدام جميع شبكات الصرف الآلي المتواجدة في دول المجلس للسحب مباشرة من حسابه في بنكه الوطني وتم إنشاء موقع للشبكة الخليجية على الانترنت.

وبارك المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر «ديسمبر ٢٠٠٢م» ما أقره في دورته الثانية والعشرين التي عقدت بسلطنة عمان «ديسمبر ٢٠٠١ م» البدء بتطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٣ م وأقر الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي لقيام الاتحاد الجمركي.

وكلف اللجان الوزارية المختصة بمضاعفة الجهود للعمل على تقليص الفترات الانتقالية لمتطلبات قيام الاتحاد الجمركي.

وقد توصلت لجنة الاتحاد الجمركي خلال هذا العام ٢٠٠٣م لعدد من التوصيات ذات الصلة بالاتحاد الجمركي أقرتها لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووزراء المالية والاقتصاد بدول المجلس وفي مجال التعاون الإعلامي أوضح التقرير ان التعاون الإعلامي بين دول المجلس يهدف إلى تقريب السياسات الإعلامية وتحقيق المواطنة في مجالات العمل الإعلامي وتقريب قوانين وانظمة المطبوعات والنشر وإيجاد وتشجيع فرص المشاريع الإعلامية المشتركة بالإضافة إلى تنسيق المواقف مع العالم الخارجي وذلك من خلال اللجان الإعلامية في مجالات الاذاعة والتلفزيون ووكالات الانباء والاعلام الخارجي والمطبوعات والنشر للوصول إلى هذه الاهداف من خلال خطط وبرامج واستراتيجيات تم وضعها لهذا الغرض كما أقر المجلس الاعلى انشاء مكتب اعلامي لدول المجلس في الولايات المتحدة الامريكية

استنكر المجلس ما تعرضت له المملكة من أعمال إرهابية وأكد دعمه ووقوفه للتصدي لهذه الأعمال

اضافة إلى برامج وفعاليات اعلامية سيتم تنفيذها خلال عام ٢٠٠٤م في بعض العواصم الاوروبية المهمة وهناك مشروع تحرك اعلامي على الساحة الاستراتيجية وبعض الدول الآسيوية إضافة إلى موقع على الانترنت يخدم وسائل الاعلام المختلفة.

وافاد التقرير ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حرصت على اعطاء التعاون في المجال العسكري قدراً كبيراً من الاهتمام في بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية بدول مجلس التعاون فقد واصلت دول المجلس متابعة سير المشروعات العسكرية المشتركة في مجال الاتصالات المؤمنة والانذار المبكر وكذلك الاجراءات المتعلقة بقوة درع الجزيرة واستمرار دعمها وتطويرها.

كما تعمل دول المجلس على استكمال التنظيمات الخاصة باتفاقية الدفاع المشترك لدول المجلس وصولاً إلى تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون في المجالات العسكرية المختلفة وتحدد اتفاقية الدفاع المشترك التي أقرت في الدورة العشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون اهداف ومجالات التعاون العسكري وخطوطه الرئيسية وتنص على انشاء مجلس للدفاع المشترك تنبثق عنه لجنة عسكرية عليا لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي ووضع التصورات والاقتراحات اللازمة.

اما قطاع الإنسان والبيئة «شؤون الإنسان والبيئة» فيشتمل العمل المشترك على الجوانب التالية: التربية والتعليم والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية وحماية البيئة والشؤون الصحية والموارد البشرية والشؤون الثقافية والإسكان والبلديات والتعاون العلمي والتقني.

وقدمت الأمانة العامة مشاريع وبرامج تمثل أولويات العمل المشترك استناداً إلى أهداف مجلس التعاون في التكامل والتنسيق وتعميق الروابط بين الدول الأعضاء عن طريق وضع الأنظمة المتماثلة وقيام المشاريع المشتركة وإيجاد قاعدة قوية من التواصل المهني والشعبي.

ومن هذا المنطلق أعدت الأمانة العامة مقترحاتها والدراسات المصاحبة لها وتم عرضها على الاجتماعات الدورية للجان الوزارية واللجان العليا وفي مجال الإسكان بين التقرير ان الأمانة العامة تتابع عن طريق اللجان الفنية الخاصة بالإسكان تبادل التجارب والخبرات الفنية والإدارية في مجال الإسكان بين دول المجلس وتشجيع الأبحاث والدراسات التي تساهم في حل مشكلة الإسكان للأجيال القادمة والاستفادة من النشرات والأبحاث العلمية والمجلات المتخصصة وتبادلها بين الوزارات المعنية بشؤون الإسكان. وبحث إمكانية تخصيص جوائز تشجيعية للدراسات الإسكانية وكذلك دليل الخبرات الإسكانية واستكمال صناعة البناء وانظمة الرعاية السكانية وأساليبها وبرامجها في الدول الأعضاء وقاعدة المعلومات الإسكانية وقد تم الانتهاء من إنشاء ٦ قواعد معلومات والآن سيتم البدء في ٦ قواعد أخرى جديدة.

وفي مجال البلديات تم إنشاء ثماني وحدات تتولى كل دولة عضو الإشراف على واحدة أو اكثر منها مع عقد ورشة عمل لكل وحدة من تلك الوحدات كل ثلاث سنوات وذلك على النحو التالي: وحدة مراقبة الأغذية ووحدة الطرق والصرف الصحي ووحدة الرسوم البلدية وطرق تحصيلها ووحدة التحفيز للاستثمارات في تمويل المشاريع البلدية. ووحدة التخطيط العمراني الاستراتيجي الشامل ووحدة أعمال البناء ووحدة المحافظة على التراث العمراني الخليجي المميز ووحدة تدريب الكوادر الوطنية وإحلال المواطن الخليجي، وإنشاء مكتب تنفيذي لأمناء ومديري بلديات عواصم دول مجلس التعاون وتحديد أهداف العمل البلدي المشترك للأعوام ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٦م على النحو التالي: التعاون في مجال التخطيط العمراني الاستراتيجي الشامل والتعاون في مجال البيئة الحضرية والتعاون في مجال تدريب الكوادر الوطنية وإحلال المواطن الخليجي والتعاون في مجال مراقبة الأغذية وبرنامج التحفيز للاستثمارات في تمويل المشاريع البلدية والرسوم البلدية وطرق تحصيلها واللجنة الفنية لأعمال البناء والمحافظة على التراث العمراني الخليجي المميز وعقد ورش عمل حرة.

عقب افتتاحه الجناح السعودي الإعلامي .. وزير الإعلام الكويتي:

التعاون مستمر مع المملكة في جميع المجالات

□ الكويت - واس:

افتتح معالي وزير الإعلام بدولة الكويت محمد ابو الحسن مساء أمس المعرض الإعلامي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اعتادت الامانة للمجلس اقامته بحيث يكون مرافقا لكل قمة خليجية في كل عام.

وكان في استقبال معاليه في الجناح السعودي المشارك في المعرض سفير المملكة لدى الكويت احمد اليحيى ومدير المكتب الإعلامي السعودي في الكويت محمد العمرو.

واستمع الوزير ابو الحسن من موفدي الإعلام الخارجي بوزارة الثقافة والإعلام الى شرح عن المطبوعات التي يضمها المعرض والتي تحكي التطور الذي شهدته وتشهده المملكة في جميع المجالات.

ثم تسلم معاليه هدية تذكارية بهذه المناسبة.

كما تجول معاليه يرافقه عدد من المسؤولين وكبار الإعلاميين في اجنحة الامانة العامة لمجلس التعاون والدول الاعضاء في المجلس.

وأوضح معالي وزير الإعلام بدولة الكويت محمد أبو الحسن أن التعاون الإعلامي بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت تعاون مستمر في جميع المجالات.

وقال معاليه في تصريح لوكالة الانباء السعودية أمس عقب افتتاحه الجناح السعودي في المعرض الإعلامي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ان ما بين المملكة والكويت ليس تواصلا بل تعاوناً إعلامياً مستمراً في جميع المجالات.

وبين أن هناك خبرات متبادلة بين اعلام دول مجلس التعاون فيما يتعلق بمخاطبة الرأي العام العربي ومكافحة الارهاب وكذلك فيما يتعلق باللغة الوسطية التي يجب أن ننشئ عليها أجيالنا القادمة مشيرا الى أن هذا هوالارث المشترك لنا جميعا.

وأضاف معالي وزير الإعلام الكويتي يقول: إننا يجب أن نستفيد من خبرات دول مجلس التعاون لكي يكون خطابنا ومعالجتنا الإعلامية لهذه المواضيع الرئيسة خطابا إعلامياً موحداً.

وعن أهم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال قمة الكويت قال الوزير أبو الحسن ان القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتصدر دائما أعمال القمم الخليجية.

موسى بعد وصوله الكويت:

القمة فرصة للتشاور والتبادل

□ الكويت - واس:

وصل الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى مساء أمس إلى الكويت لحضور مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجي العربي في دورته الـ ٢٤ والذي تبدأ أعماله اليوم.

وقال موسى عقب وصوله في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية إن القمة الخليجية التي تستضيفها دولة الكويت فرصة مناسبة للتشاور وتبادل الآراء بين الأمانة العامة للجامعة العربية وأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي. وأوضح ان ما حصل من سوء فهم في السابق بين الجامعة العربية ودولة الكويت انقضى واصفا إياه بأنه سحابة صيف وانقشعت وانتهت قبل ان يستطرد بقوله الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية وان المصلحة العربية فوق كل اعتبار.

وذكر موسى ان تعديل هيكل الجامعة العربية وارد وسينظر فيه خلال القمة العربية المقبلة التي ستعقد في تونس مؤكدا رغبة الجامعة العربية في التطوير أسوة بالمنظمات الأخرى.

وبشأن المقابر الجماعية المكتشفة في العراق قال موسى: إن آلية محاكمة المتسبب في تلك الجرائم البشعة لم تتضح بعد حيث ان الأمور لم تتبلور حتى الآن ولم يتضح دور الجامعة العربية فيها معربا عن أمله في ان يقف العرب إزاءها موقفا موحدا.